

العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية

دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

أ.د/ عبد الوهاب نصر على*

1. المقدمة:

لا شك أن جودة ونوعية المعلومات المحاسبية، المفصح عنها، تُدعم ثقة المستثمر بالشركات المدرجة بسوق رأس المال، حيث يعتمد المستثمرون والدائنون على معلومات الأداء المالي للشركة خلال الفترة المحاسبية، لتوقع الأداء المستقبلي. وكلما زادت حاجة مستخدمي القوائم المالية، كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والمقرضين، والدائنين، وغيرهم، للمعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية زادت أهمية استجابة المحاسبة المالية لهذا المطلب (على، 2014).

ولتحقيق نفعية وفائدة تلك المعلومات يجب أن تستوفى مجموعة من الخصائص النوعية الرئيسية، والتي تتضمن كلا من؛ **الملاءمة Relevance** التي تعني قدرة المعلومات على إحداث تغيير في قرارات مستخدميها، بالمساعدة في تقييم أو تأكيد أو تصحيح هذه القرارات، بشأن الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. وحتى تكون المعلومات قادرة على إحداث ذلك التغيير، يجب أن تكون ذات قيمة تنبؤية **Predictive Value** وقيمة تأكيدية **Confirmatory Value** أو كليهما، **والتمثيل الصادق Faithful Representation** الذي يشير إلى إنتاج معلومات محاسبية تتصف بالاكتمال **Completeness** والحيادية **Neutrality** والخلو من الأخطاء الجوهرية **Freedom From Error**. كما أنه لزيادة قدرة المعلومات على مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، يجب أن تتسم المعلومات

* أستاذ المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

المحاسبية بمجموعة من الخصائص الثانوية، والتي تتضمن؛ القابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقابلية للتحقق والوقتية (SFAC No.8)⁽¹⁾.

ونتيجة للتطورات فى بيئة الأعمال وزيادة حدة المنافسة فقد أشار البعض (Purnanandam, 2008; Pindado *et al.*, 2006; Outecheva, 2007; Pindado *et al.*, 2008; Mccarthy, 2011; Aziendale *et al.*, 2012; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) **إلى إمكانية مواجهة الشركة حالة من حالات الركود الاقتصادى، التى قد تؤثر سلباً فى قدرتها على سداد التزاماتها، وهو ما يشير لتجاوز قيمة التزامات الشركة قيمة أصولها، الأمر الذى يُعرف بالتعثر المالى Financial Distress للشركة، والذى قد ينعكس سلباً على تضليل القوائم المالية، ومن ثم انخفاض مصداقية وإمكانية الاعتماد على ما تحويه من معلومات محاسبية، أى انخفاض خاصة التمثيل الصادق فيها.**

وينفق البعض (Mccarthy, 2011; Aziendale *et al.*, 2012; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) **على أن الشركات المتعثرة مالياً، يسعى مدراؤها أكثر للخروج الفورى من حالة التعثر المالى، سواء أكان ذلك من خلال القيام بتصرف أخلاقى /أو تصرف غير أخلاقى، رغبةً منهم فى الوصول لحالة الاستقرار المالى، حتى وإن كان ذلك بشكل مؤقت، خوفاً من تفاقم الآثار السلبية للتعثر المالى، والتى تؤدى بصورة حتمية إلى إفلاس الشركة، سريعاً.**

وفى ذلك الصدد اتفق البعض (Ata and Seyrek, 2009; Chen *et al.*, 2010; Ujal *et al.*, 2012; Khaliq *et al.*, 2014; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) **على إمكانية قيام مدراء الشركات المتعثرة مالياً، بارتكاب حالات الغش بالقوائم المالية، حتى يمكن تأجيل الآثار السلبية الناجمة عن التعثر المالى لفترات مستقبلية، والتى منها؛ فقدان الفرص الوظيفية المستقبلية، التأثير السلبى على**

⁽¹⁾ صدر الإطار المفاهيمي (Statement of Financial Accounting Concepts SFAC No.8) عن FASB بالاشتراك مع IASB فى 2010، ليحل محل الأطر المفاهيمية السابقة ذات الصلة (SFAC No.1 & SFAC No.2)، وذلك لتحسين الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، لى يعكس اتجاه المجلسين نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة بدلا من محاسبة التكلفة التاريخية، واعتبار خاصية الملاءمة إحدى الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات الأكثر جوهرية من بين مختلف الخصائص النوعية الأخرى.

سمعة الشركة، الشطب من البورصة، فقدان الحصة السوقية، تدهور الأوضاع المالية للشركة، فضلاً عن عدم القدرة على تلبية توقعات المحللين الماليين. ونتيجة لتكرار حالات الغش بالقوائم المالية في الآونة الأخيرة، والتي أدت لانهايار العديد من الشركات في بعض الدول، وفقدان ثقة أصحاب المصالح في سوق رأس المال (Goodwin and Wu, 2015; Zaki, 2016)، و**اتفاق البعض** (Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) اعتبر التعثر المالي أحد الدوافع الرئيسية لارتكاب الغش بالقوائم المالية، زادت الحاجة لضرورة **التحقق من العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، حتى يمكن زيادة قدرة مراقبي الحسابات على الكشف والتقرير عن الغش، من خلال تتبع الدوافع المسببة لحدوثه ومحاولة القضاء عليها، أو على الأقل معالجتها بشكل صحيح، ومن ثم منع ارتكابه بالقوائم المالية، حتى يمكن إضفاء الثقة على ما تحتويه من معلومات وزيادة إمكانية الاعتماد عليها** (Goodwin and Wu, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Zaki, 2016)، وهو الأمر الذي أيدته دراسة (عبد اللطيف، 2015) **في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية، فيما يتعلق بضرورة زيادة قدرة مراقبي الحسابات على الكشف، والتقرير عن الغش.**

ونخلص مما سبق إلى أنه حتى يُمكن استعادة ثقة أصحاب المصالح في سوق رأس المال والحد من التصرفات غير الأخلاقية للمديرين، التي تتم من خلال ارتكاب حالات الغش بالقوائم المالية، يجب التحقق من العوامل المسببة لارتكاب الغش، حتى يمكن تقييد إمكانية تضليل المديرين لمستخدمي المعلومات المحاسبية، من خلال ارتكاب حالات الغش. وبناء على ذلك يثور تساؤل حول مدى صحة العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وهو ما سيتم التحقق منه نظرياً وعملياً.

1- مشكلة البحث:

نتيجة لتزايد سعي المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية على حساب منفعة الأطراف الأخرى، من خلال ارتكاب حالات الغش بالقوائم المالية، خاصة في ظل تعثر الشركة مالياً، انعكس ذلك الأمر سلباً على إمكانية الاعتماد على محتوى القوائم المالية من المعلومات. ولتقييد السلوك غير الأخلاقي للإدارة استلزم ذلك ضرورة التحقق من الدوافع الإدارية المسببة لارتكاب الغش، وتحديدًا حالة التعثر المالي وإمكانية تأثيرها على الإدارة لارتكاب الغش، وذلك حتى يمكن زيادة قدرة مراقبي الحسابات على الكشف، والتقرير عن، الغش، من خلال تتبع الدوافع الإدارية المسببة لارتكابه، ومن ثم منع ارتكابه بالقوائم المالية، وإضفاء الثقة على المعلومات الواردة بالقوائم المالية. وعليه فيمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة التالية:

- ما هو التعثر المالي من منظور محاسبي ومهني، وكيف يتم قياسه؟
- ما هو جوهر مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش بالقوائم المالية؟
- كيف ولماذا يؤدي التعثر المالي إلى دفع الإدارة لارتكاب الغش بالقوائم المالية؟
- هل توجد علاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجدت فما هي أهم المتغيرات الرقابية المؤثرة في تلك العلاقة من جهة، وما دلالاتها المهنية من جهة أخرى؟

2- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

3- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية البحث الأكاديمية من مسابرة للبحوث التي اتجهت لدراسة واختبار العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش في القوائم المالية، والبحث في هذا الاتجاه يسير في سياق البحوث العلمية التي تدرس وتختبر الأثر السلبى للتعثر المالي على ارتكاب الغش، الذى ينعكس بالتبعية سلباً على إمكانية الاعتماد على المعلومات

المحاسبية التي توصلها القوائم المالية لمستخدميها، وهو الأمر الذي يشيد بأهمية تركيز الأكاديميين على التحقق من الدوافع الإدارية المسببة لارتكاب الغش، والحاجة الملحة للقضاء عليها.

ذلك بالإضافة إلى ضرورة لفت إنتباه الجهات المهنية لضرورة السعي نحو إيجاد آليات فاعلة، يمكن من خلالها الحد من المرونة المتاحة لدى المديرين عند الاختيار بين البدائل المحاسبية وإمكانية استخدام الحكم الشخصي في عمل التقديرات المحاسبية، والتي توفر المناخ الملائم، أو ما يُعرف بالفرصة، الذي يدعم الدوافع الإدارية الكامنة لدى المديرين ويزيد من قدرتهم على اتباع السلوك الانتهازي والقدرة على القيام بالتصرفات غير القانونية، كارتكاب حالات الغش بالقوائم المالية.

كما يستمد البحث أهميته العملية من كونه يسعى إلى اختبار تلك العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وهو ما يؤدي لإثراء مردود البحث المحاسبي في ذلك المجال، ويزيد من وعي وإدراك مراقبي الحسابات، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، لأهمية التحقق من العوامل المسببة لارتكاب الغش، وهو ما ينعكس على زيادة قدرة مراقبي الحسابات في الكشف، والتقرير عن، الغش، من خلال تتبع الدوافع المسببة لارتكابه ومحاولة القضاء عليها /أو على الأقل الحد منها، ومن ثم منع ارتكابه بالقوائم المالية.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ الحاجة الملحة لمحاولة منع ارتكاب الغش بالقوائم المالية من خلال التحقق من الدوافع الإدارية المسببة لحدوثه، وإيجاد دليل عملي علي مدى صحة العلاقة محل الدراسة من عدمه في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال منهجية متكاملة تختبر العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية المضللة.

4- حدود البحث:

وفقاً لأهداف البحث ومشكلته سيقصر البحث على التحقق نظرياً وعملياً من العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، وذلك في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث التركيز على ارتكاب

الغش في حساب ما بالقوائم المالية، وكذا اختبار العلاقة محل الدراسة في المؤسسات المالية، وأيضاً لن يختبر البحث العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش من خلال اختلاس الأصول. ولن يتعرض الباحث لهذه الأمور إلا بالقدر الذي يلزم لتناول مشكلة البحث بصورة علمية ومنطقية. كما تقتصر المتغيرات الرقابية على حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة دون غيرها من المتغيرات الأخرى (مثل؛ أتعاب عملية المراجعة، خبرة مراقب الحسابات، مؤشرات الربحية، نسبة الرفع المالي وطبيعة النشاط)، وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

5- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث، وفي ضوء مشكلته وحدوده، سوف يستكمل على

النحو التالي:

- 1/6- ماهية التعثر المالي وكيفية قياسه.
- 2/6- جوهر مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش بالقوائم المالية.
- 3/6- تحليل العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، واشتقاق فرض البحث.
- 4/6- المتغيرات الرقابية المحددة للعلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية.
- 5/6- منهجية البحث.
- 6/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6- ماهية التعثر المالي وكيفية قياسه:

نتيجة لتكرار حالات التعثر المالي **Financial Distress** التي قد تواجهها الشركات، أدى ذلك لتفاقم الشعور السلبي لدى المديرين بشأن الحفاظ على مكانتهم الوظيفية وعدم المساس بمنافعهم الشخصية، وهو ما أوجب ضرورة البحث عن آلية فاعلة يمكنهم من خلالها التصدي لحالات التعثر المالي، بما لا يؤثر سلباً على مصالحهم الشخصية.

وفي ذلك الصدد أشار البعض (Chen *et al.*, 2010; Okoli *et al.*, 2013; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) لإمكانية مواجهة الإدارة لحالات التعثر المالي، للحد من آثاره السلبية على المصالح الشخصية للمديرين، أو تأجيله لفترات مستقبلية، من خلال إتباع الإدارة للسلوك الانتهازي⁽¹⁾، عن طريق إساءة استخدام المديرين للسلطة الممنوحة لهم في المفاضلة، والاختيار فيما بين، البدائل المحاسبية تحقيقاً لمصالحهم الشخصية، على حساب مصلحة مختلف الأطراف الأخرى.

كما اعتبر البعض (Purnanandam, 2008; Pindado *et al.*, 2008; Mccarthy, 2011; Grove and Clouse, 2012) أن تصدى الإدارة للتعثر المالي عن طريق استغلال المرونة المتاحة لها في الاختيار بين البدائل المحاسبية، أحد المحركات الرئيسية لتفاقم الأزمة المالية العالمية. وهو ما أدى إلى إهتمام العديد من الباحثين (Aziendale *et al.*, 2012; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016)، بالتحقق من ماهية التعثر المالي وكيفية قياسه، حتى يمكن التنبؤ بحدوثه والحد من تفاقم آثاره السلبية.

⁽¹⁾ يشير السلوك الانتهازي للإدارة إلى اختيار الإدارة لشكل الإفصاح ونوعية المعلومات المحاسبية والطرق المحاسبية المستخدمة بما يحقق مصالحها الخاصة ويعظم ثروتها المتمثلة في ملكية الأسهم، وذلك من خلال اختيار الطرق المحاسبية التي تزيد من أرباح الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية (Okoli *et al.*, 2013)

وفيما يتعلق بماهية التعثر المالي فقد أشار (Aziendale *et al.*, 2012; Hussain *et al.*, 2016) إلى إمكانية اعتبار الشركة متعثرة مالياً عند انخفاض قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها وعدم كفاية تدفقاتها النقدية من العمليات التشغيلية لسداد التزاماتها. وتحليل بعض الدراسات السابقة ذات الصلة (Purnanandam, 2008; Pindado *et al.*, 2006; Outecheva, 2007; Pindado *et al.*, 2008; Mccarthy, 2011; Aziendale *et al.*, 2012; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) وجود اتفاق عام فيما بينها حول إمكانية التعبير عن التعثر المالي باعتباره أحد حالات العجز النقدي التي تواجه الشركة والتي تفقدها القدرة على سداد التزاماتها الحالية، كالاتمادات التجارية Trade Credits ومصاريف الفوائد، في ميعاد استحقاقها، نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية للوفاء بتلك الالتزامات. أما فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن التعثر المالي، فقد أشار البعض (Purnanandam, 2008; Outecheva, 2007; Aziendale *et al.*, 2012; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) إلى وجود العديد من الآثار السلبية المصاحبة لمواجهة الشركة لحالة التعثر المالي، والتي منها؛ فقدان الحصة السوقية، تدهور الانتاجية، فقدان العديد من العملاء والموردين، انخفاض توزيعات الارباح، تسريح العمال، انخفاض أسعار الأسهم، وفقدان العديد من العاملين ذوي الكفاءة، وزيادة خسائر الشركة.

وللحد من الآثار السلبية الملازمة للتعثر المالي، أشار (Outecheva, 2007; Aziendale *et al.*, 2012) إلى وجود ست استراتيجيات تلجأ إليها الشركات للحد من تلك الآثار والتي تتمثل في؛ سياسة التوسع في الأصول **Assets Expansion** التي تشير إلى قيام الشركة بالاندماج مع شركة أخرى وإقامة شركة جديدة، سياسات الانكماش التشغيلية **Operational Contraction Polices** التي تعتمد على قيام الشركة ببيع أصولها وتصفية استثماراتها وإغلاق خطوط الانتاج وتخفيض عدد الموظفين، السياسات المالية **Financial Polices** التي تعتمد على قيام الشركة بتخفيض أرباحها السنوية وإعادة هيكلة ديونها لتخفيض الفوائد، فضلا

عن طرح المزيد من الأسهم للحصول على تمويل خارجي لسد العجز النقدي الذي يواجهه الشركة، نتيجة لحالة التعثر.

ذلك بالإضافة إلى أنشطة الرقابة الخارجية **External Control** **Activity** التي تتمثل في بيع أحد كبار المستثمرين بالشركة حصته لمستثمر آخر وهو ما يؤدي للسيطرة على الشركة من قبل شركة أخرى، تغيرات الرقابة الإدارية **Change Managerial Control** التي تتمثل في القيام بتغيير مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، وأخيراً استراتيجية بقاء الشركة **Wind Up Company** والتي تعتمد على قيام الشركة بالعديد من التلاعبات في قوائمها المالية لتأجيل اكتشاف حالة التعثر المالي التي تواجهها الشركة للوصول في النهاية إلى حالة الإفلاس (1) **Bankruptcy**.

ونتيجة لوجود العديد من الآثار المصاحبة للتعثر المالي وإمكانية تصدى المديرين لها من خلال تضليل القوائم المالية، رغبة في تأجيل تلك الآثار لفترات مستقبلية، بما لا يؤثر سلباً على مصالحهم الشخصية، ظهرت الحاجة لضرورة التنبؤ باحتمال مواجهة الشركة لحالة التعثر المالي، حتى يمكن تقييد إمكانية تضليل المديرين للقوائم المالية من خلال اتباع السلوك الانتهازي.

وفي ذلك الصدد أشار كل من (Purnanandam, 2008; Pindado *et al.*, 2006; Outecheva, 2007; Pindado *et al.*, 2008; Grove and Clouse, 2012; Aziendale *et al.*, 2016; Hussain *et al.*, 2016; Nia, 2015; Mahama, 2015) إلى وجود العديد من النماذج التنبؤية، التي يمكن الاعتماد عليها لتصنيف الشركات إلى شركات متعثرة مالياً وشركات أخرى مستقرة مالياً، والتي تتمثل في؛ نموذج **Beaver's (1966) Univariate**، الذي يعتبر من أول النماذج المستخدمة للتنبؤ باحتمال التعثر المالي للشركة، من خلال الاعتماد على (30) نسبة مالية مشتقة من نظرية

(1) يعتبر الإفلاس هو النتيجة الحتمية لحالة التعثر المالي والذي يتم معالجته عن طريق أحد بديلين وهما؛ التصفية **Liquidation** والتي تشير إلى تصفية أعمال الشركة، من خلال بيع أصولها كخردة والاعتماد على المبالغ المحصلة من بيع الأصول في سداد الالتزامات، إعادة التنظيم **Reorganization** والذي يشير إلى اختيار الإدارة للحفاظ على استمرار الشركة وإصدار أوراق مالية جديدة (Outecheva, 2007; Aziendale *et al.*, 2012)

التدفق النقدي Cash Flow Theory، والتي توصل منها إلى أن؛ زيادة كل من حجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والأصول المتداولة للشركة يشير إلى ارتفاع قدرة الشركة على سداد التزاماتها، كما أن زيادة كل من التزامات الشركة وتدفقاتها النقدية الخارجة Cash Outflows يشير إلى انخفاض قدرة الشركة على سداد التزاماتها. وبناء على ذلك فقد اعتبر نموذج (Beaver) أن النسب الأكثر ملاءمة للتنبؤ باحتمال التعثر المالي للشركة تتمثل في كل من؛ نسبة التدفقات النقدية/ إجمالي الأصول، صافي الدخل/إجمالي الأصول، إجمالي الديون/إجمالي الأصول، رأس المال العامل/ إجمالي الأصول، نسب السيولة.

ونتيجة لمواجهة نموذج (Beaver) العديد من الانتقادات، كعدم القدرة على تعميم نتائج النموذج ومحدودية قدرته على التنبؤ بالتعثر المالي للشركة لفترة محاسبية واحدة فقط، ظهر نموذج **Altman Z Score** في (1986)، للتنبؤ بالتعثر المالي للشركة والتحقق من مدى صحتها المالية⁽¹⁾ (عبد اللطيف، 2015). وللتحقق من مدى التعثر المالي للشركة وفقا لذلك النموذج، يتم حساب قيمة **Z** وفي حالة زيادتها عن 2,99 يشير ذلك لعدم تعرض الشركة للتعثر المالي، أما في حالة انخفاضها عن 1,81 يشير ذلك لتعرض الشركة للتعثر المالي، وهو ما يمكن توضيحه كما يلي:

1.81 < Z (تعثر مالي) منطقة الخطر
distress zone

2.99-1.81 منطقة رمادية
zone - لا يبعث بها

2.99 > Z (لا يوجد تعثر مالي)
منطقة الأمان save zone

وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$Z = 1.2 * X1 + 1.4 * X2 + 3.3 * X3 + 0.6 * X4 + 1.0 * X5$$

وبتحليل النسب المكونة لنموذج **Altman Z Score** اتضح أن $X1 =$ رأس

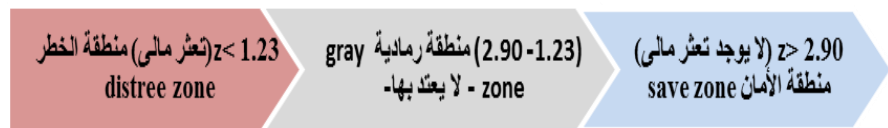
المال العامل ÷ إجمالي الأصول هي مقياس لرأس المال العامل يعبر عن قدرة

Financial للشركة عن قدرتها على مواجهة الفشل المالي (Financial Health) تعبر الصحة المالية¹⁾ ولقياسها يتم الاعتماد على مؤشر ترجيحي لمختلف العناصر التي تعبر عن القدرة المالية Failure للشركة، كالسيولة والربحية، ذلك مع الأخذ في الاعتبار حجم وعمر الشركة كمحددات للمؤشر. كما تعتبر الدرجة المتحصل عليها من المؤشر دليلا على الفشل المالي، والتي ترتبط عكسيا بالصحة المالية للشركة (علي، 2014).

الشركة على سداد التزاماتها، كما أن زيادة رأس المال العامل يشير لزيادة قدرة الشركة على تغطية التزاماتها المتداولة، كما تعتبر $(X2) = \text{الأرباح المحتجزة} \div \text{إجمالي الأصول}$ مقياساً تراكمياً للأرباح، يعبر عن عمر الشركة، ويشير ضمناً إلى أن الشركات تكون أقل احتمالاً للتعثر المالي في السنوات الأولى من عمرها.

كما تمثل $(X3) = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{إجمالي الأصول}$ مقياساً لصحة الشركة وقدرة أصولها على توليد الأرباح، لأن انخفاض تلك النسبة يشير إلى زيادة احتمال تعرضها للتعثر المالي، كما يشير زيادة $(X4) = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} \div \text{القيمة الدفترية لإجمالي الديون}$ إلى انخفاض احتمال تعرض الشركة للتعثر المالي. وأخيراً تعتبر $(X5) = \text{صافي المبيعات} \div \text{إجمالي الأصول}$ مقياساً لمدى قدرة أصول الشركة على توليد الإيرادات. كما أن انخفاض $X5$ يشير إلى عدم كفاءة الشركة في إدارة أصولها وزيادة احتمال تعرضها للتعثر المالي.

وعلى نفس النحو فقد أشارت دراسة (Aziendale et al., 2012) إلى أن نموذج Altman Z Score الموضح أعلاه أكثر ملاءمة للتطبيق على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة فقط. وحتى يمكن تطبيق النموذج على الشركات غير الصناعية وغير المقيدة بالبورصة، اقترحت الدراسة إمكانية تطوير نموذج Altman Z المشار إليه أعلاه، عن طريق الاعتماد على نفس النسب السابقة ($X1$; $X2$; $X3$) كما هي، وإضافة $(X4) = \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية} \div \text{إجمالي الالتزامات}$ لتحل محل $(X4$; $X5)$ ، وذلك فيما يعرف بنموذج Altman Z الجديد، ووفقاً لذلك النموذج يتم التحقق من مدى التعثر المالي للشركة عن طريق حساب قيمة Z. وفي حالة زيادتها عن 2,90 يشير ذلك لعدم تعرض الشركة للتعثر المالي، أما في حالة انخفاضها عن 1,23 يشير ذلك لتعرض الشركة للتعثر المالي، وهو ما يمكن توضيحه كما يلي:



وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$Z = 6.56 * X1 + 3.26 * X2 + 1.05 * X3 + 6.72 * X4$$

ونتيجة للتطورات في بيئة الأعمال وانعكاسها على الرغبة في تعزيز القدرة التنبؤية للنماذج المستخدمة في التنبؤ باحتمال التعثر المالي للشركة، فقد أشار (Grove and Clouse, 2012) إلى إمكانية تطوير نموذج Altman Z Score (1986) وظهور نموذج Z-Score Beneish (1999). وللتحقق من مدى التعثر المالي للشركة وفقا لنموذج Z-Score Beneish يتم حساب قيمة Z. وفي حالة زيادتها عن (-1.99) يشير ذلك لوجود العديد من المشاكل في القوائم المالية والتي منها مواجهة الشركة للتعثر المالي، وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$Z = 0.920 DSRI + 0.528 GMI + 0.404 AQI + 0.892 SGI + 4.679 TATA$$

وبتحليل النسب المالية المكونة لذلك النموذج اتضح أنها تتمثل في كل من؛ مؤشر العملاء (Day Sales in Receivables Index (DSRI) (والذى يقارن بين نسبة المبيعات المسجلة في حساب العملاء في السنة الحالية والسنة السابقة)، مؤشر هامش الربح (Gross Margin Index (GMI) (الذى يقيس نسبة هامش الربح للسنة السابقة إلى السنة الحالية)، مؤشر جودة الأصل (Asset Quality Index (AQI) (الذى يقيس جودة الأصل من خلال حساب نسبة الأصول الثابتة غير الملموسة إلى إجمالي الأصول)، مؤشر نمو المبيعات (Sales Growth Index (SGI) (الذى يقيس النمو في المبيعات)، ومؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول (Total Accruals to total Assets Index (TATA) (الذى يقيس جودة التدفقات النقدية للشركة، أي مدى تولد مبيعاتها على أساس نقدي).

ويرى الباحث من تحليل النسب المالية المكونة لنموذج Z-Score Beneish أنه أكثر ملاءمة للتنبؤ باحتمال وجود تلاعبات في القوائم المالية، والتي تشير بصورة ضمنية عن وجود أسباب لتلك التلاعبات، والتي منها مواجهة الشركة للتعثر

المالى، وبالتالي فإنه لا يساعد فى التنبؤ باحتمال التعثر المالى بصورة مباشرة مقارنة بنموذج Altman Z Score، وعليه يعتقد الباحث بأفضلية الاعتماد على نموذج Altman Z للتنبؤ باحتمال التعثر المالى للشركة.

وعلى نحو آخر أشار كل من (Pindado *et al.*, 2006; Outecheva, 2007) لامكانية التنبؤ باحتمال التعثر المالى للشركة، بالاعتماد على نموذج Ohison's O Score (1980) الذى يعتمد على نموذج لوجستى، ويستخدم دالة التوزيع التراكمى اللوجستى Logistic Cumulative Distribution Function، للتنبؤ باحتمال التعثر المالى للشركة عن طريق تسع نسب مالية، تتمثل فى كل من؛ X1 حجم الشركة (مقاسة باللوغارتم الطبيعي لإجمالى الأصول)، X2 (نسبة الرفع المالى)، X3 (رأس المال العامل/إجمالى الأصول)، X4 (الالتزامات المتداولة/الأصول المتداولة)، X5 (متغير ضمنى يأخذ (1) عند تجاوز إجمالى الالتزامات إجمالى الأصول، ويأخذ (صفر) بخلاف ذلك)، X6 (صافى الدخل/إجمالى الأصول)، X7 (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية/ إجمالى الالتزامات)، X8 (متغير ضمنى يأخذ (1) إذا كان صافى الدخل سالبا خلال السنتين السابقتين، ويأخذ (صفر) بخلاف ذلك)، X9 (التغير فى صافى الدخل)، وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$O \text{ Score} = 1.3 - 0.4X1 + 6X2 - 1.4X3 + 0.1X4 - 2.4X5 - 1.8X6 + 0.3X7 - 1.7X8 - 0.5X9$$

ويعتقد الباحث انه على الرغم من اشتمال نموذج O-Score على العديد من النسب المالية التى يمكن تصنيفها كمؤشرات لتحديد أربعة جوانب رئيسية للشركة (حجم الشركة، وهيكلها المالى، وأدائها، ومدى توافر السيولة) يمكن الارتكاز عليها للتنبؤ بالتعثر المالى للشركة، إلا أنه يتضح من تحليل كيفية تطبيق وتفسير نتائج ذلك النموذج عدم توضيحه لمدى محدد يمكن الحكم من خلاله على مدى التعثر المالى للشركة، مقارنة بنموذج Altman Z الذى أشار لوجود مدى محدد، يمكن الاستناد عليه للحكم على مدى التعثر المالى للشركة.

وعليه يعتقد الباحث بأفضلية الاعتماد على نموذج Altman Z للتنبؤ بالتعثر المالي في الواقع العملي نظراً لسهولة تطبيقه، فضلاً عن القدرة على تفسير نتائجه للغرض المحدد منه، وهو ما تم تأييده من جانب الكثير من الدراسات (Mahama, 2015; Nia, 2015; Sawal et al., 2015; Hussain et al., 2016)

وبناء على ما سبق يخلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى وجود اتفاق فيما بينها، حول ماهية التعثر المالي، والذي ينجم عنه العديد من الآثار السلبية التي يؤدي تفاقمها إلى إمكانية قيام الإدارة بتضليل القوائم المالية، سعياً منها لتأجيل اكتشاف حالة التعثر المالي التي تواجهها الشركة لفترات مستقبلية، وهو ما أوجب الحاجة لضرورة التنبؤ بالتعثر المالي حتى يمكن تحجيم الآثار السلبية الملازمة له.

2/6- جوهر المسؤولية المهنية لمراقب الحسابات عن كشف الغش:

يعتبر الغش بالقوائم المالية⁽¹⁾ أحد المحركات الرئيسية لتتابع انهيارات الشركات وتفاقم الفضائح المالية (Ozkul and Pamukcu, 2012; Ching et al., 2015)، وهو ما أدى لفقدان ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية، واعتبار هذه القوائم بمثابة قوائم مالية محرفة عن عمد (مضللة) Fraudulent (Tyokoso and Tesgba, 2015).

وفيما يتعلق بماهية الغش؛ فهو يُعد أحد التصرفات غير القانونية Illegal Acts⁽²⁾، التي تتم بصورة مُتعمدة وبسوء نية، من خلال اختراق هيكل الرقابة

(1) يركز البحث على الغش بالقوائم المالية Financial Statements، والتي تختلف عن التقارير المالية Fincauil Reporting، لأن الأولى تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية والإيضاحات المتممة، أما التقارير المالية فتشمل كل من تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية إضافة لآى أدوات أخرى مساعدة للإفصاح عن المعلومات، مثل الهوامش والملاحظات والملاحق الإضافية (الصيرفي، 2015).

(2) تعرف التصرفات غير القانونية Illegal Acts على أنها انتهاكات للقوانين أو اللوائح وتتم من قبل الأطراف المتعاملين مع الشركة سواء من داخلها أو خارجها، ذلك بالإضافة إلى تضمينها كل من؛ التلاعب بالقوائم المالية، اختلاس الأصول، الفساد المالي، الرشاوى، الأكراميات غير القانونية، والابتزاز (SAS No. 54)

الداخلية⁽¹⁾ للشركة والتحايل على القوانين واللوائح لتحقيق مرتكبيها منافع خاصة (على، 2011؛ مشابط، 2010؛ عبد اللطيف، 2015)، وتتفق الإصدارات المهنية (ISA No. 240; ISA No. 315; ISA No. 330; ISA No. 250; SAS No. 99; SAS No. 109; SAS No. 110) وكذلك بعض الدراسات السابقة (Ozkul and Pamukcu, 2012; Modugu *et al.*, 2012; Modugu and Anyaduba, 2013; Taheri *et al.*, 2014; Tyokoso and Tesgba, 2015) إمكانية اعتباره بمثابة تحريفاً جوهرياً مُتعمداً في القوائم المالية، ينجم عن اختلاس الأصول و/أو إعداد قوائم مالية مضللة.

كما تتمثل مجالات ارتكاب الغش في كل من؛ التلاعب، أو التعديل، في السجلات المحاسبية، وعدم التمثيل أو الحذف المُتعمد لبعض المعاملات، والتطبيق الخاطئ المُتعمد للمبادئ المحاسبية، وتسجيل قيود يومية زائفة، من خلال إدراج مبيعات وهمية في الدفاتير، مثل مبيعات الأمانة (ISA No. 240; Ozkul and Pamukcu, 2012; Taheri *et al.*, 2014).

وبتتبع المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات بشأن الكشف، والتقرير عن، الغش، فقد اتفقت الإصدارات المهنية الدولية (ISA No. 240; ISA No. 315; ISA No. 330; ISA No. 250) والأمريكية (SAS No. 99; SAS No. 109; SAS No. 110) وتم تأييدها من قبل الكثير من الدراسات السابقة (Aamir and Farooq, 2011; Ozkul and Pamukcu, 2012; Chui and Pike, 2013; Taheri *et al.*, 2014; Saladrigues and Grano, 2015) على أنه يجب على مراقبي الحسابات تخطيط وأداء عملية المراجعة لتوفير تأكيد معقول Reasonable Assurance⁽²⁾ بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية⁽¹⁾،

(1) يمثل هيكل الرقابة الداخلية Internal Control Structure مجموعة من السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتوفير تأكيد معقول بشأن كل من؛ ضمان إمكانية الاعتماد على القوائم المالية، ضمان كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية، ضمان الالتزام باللوائح والقوانين ذات الصلة. وتتمثل مكوناته في؛ بيئة الرقابة وأنشطة الرقابة وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصال والمتابعة، ذلك بالإضافة إلى وجود (17) مبدأ تدعم تحقيق أهداف المكونات الخمسة لهيكل الرقابة الداخلية (COSO, 2013)

(2) يساعد رأى مراقب الحسابات على تحقيق عدة أهداف فرعية للمراجعة الخارجية والتي من أهمها دعم مصداقية القوائم المالية، عن طريق تقديم مستوى معقول من التوكيد المهني، وليس مطلقاً، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب والتي تتمثل في؛ أن مراقب الحسابات في حاجة دائماً لإصدار الأحكام المهنية الشخصية، أن مراقب الحسابات يقوم بمراجعة اختبارية في المقام الأول، ذلك بالإضافة إلى أن نظم المحاسبة والرقابة دائماً

سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وهو ما يشير إلى وقوع مسئولية الكشف والتقرير عن الغش على عاتق مراقبي الحسابات، عند أداء عملية المراجعة.

وحتى يفي مراقب الحسابات بمسئوليته هذه يجب الالتزام بالعديد من المتطلبات والتي منها؛ ممارسة الشك المهني⁽²⁾ Professional Skepticism، وإجراء المناقشات مع فريق المراجعة، وفهم طبيعة وبيئة الشركة، وأداء الإجراءات التحليلية، وتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية استجابةً للمخاطر، وتقييم أدلة المراجعة المتحصل عليها، والاستفسار من الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة لتحديد مجالات ارتكاب الغش⁽³⁾ (ISA No. 240; SAS No. 99).

وأما بشأن إمكانية قياس الغش في القوائم المالية؛ فقد أشار كل من (Carcello and Hermanson, 2008; Tugas, 2012; Shelton, 2014; Abdullahi and Mansor, 2015; Yusof et al., 2015; Manurung and Harsika, 2015; Ruankaew, 2016) إلى إمكانية قياس الغش من خلال عدة نماذج تستند على العوامل المرتبطة بارتكاب الغش، والتي تتمثل في كل من؛ نموذج مثلث الغش **Fraud Triangle Model والذي يعتمد في الأساس على ثلاثة عوامل رئيسية تتضمن كلاً من؛ الحافز الذي يتمثل في مواجهة الإدارة لضغوط خارجية أو داخلية تجعلها تسعى لتحقيق مستوى ربح معين، سواء أكان ذلك بشكل قانوني أو غير قانوني، والفرصة التي تتمثل في**

ما يشوبها بعض أوجه القصور، وأخيراً أن معظم أدلة الأثبات المتحصل عليها هي أدلة مقنعة وليست قاطعة (على وآخرون، 2017)

⁽¹⁾ تعتبر الأهمية النسبية **Materiality** مفهوم مرتبط أساساً بالمحاسبة المالية، وتعرف على أنها مقدار الحذف أو التحريف في المعلومات المحاسبية الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الشخص الرشيد عند اتخاذ قرار معين أو التأثير عليه (Arens et al., 2014)، وبالطبع فهي واحدة من أهم مجالات الحكم المهني في المراجعة.

⁽²⁾ يعرف الشك المهني **Professional Skepticism** على أنه ضرورة حفاظ مراقب الحسابات على عقلية المهنية المتشككة أثناء أداء عملية المراجعة، والتي تُوجد الحاجة إلى ضرورة اعتبار أن أي تحريفات جوهرية ينجم عنه وجود غش بالقوائم المالية، ذلك بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار لخبرة مراقب الحسابات السابقة بشأن مدى نزاهة وأمانة إدارة الشركة والمسؤولين عن الحوكمة (ISA No. 240)

⁽³⁾ يجب على مراقب الحسابات الانسحاب عند مواجهة ظروف استثنائية تتعلق بوجود تحريف جوهرى، قد يحد من قدرته على أداء عمله بكفاءة وفاعلية ويشكك في قدرته على الاستمرار، والحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة، بشأن مسئوليتها عن تصميم وتشغيل، والحفاظ على، هيكل الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش (ISA No. 240)

توافر المناخ الملائم لارتكاب الغش، كوجود نقاط ضعف في هيكل الرقابة الداخلية يسهل اختراقها، والتبرير الذي يشير لقدرة الأفراد على تبرير ارتكابهم للغش.

وكإمتداد لنموذج مثلث الغش أضاف كلاً من (Ozkul and Pamukcu, 2012; Abdullahi and Mansor, 2015; Yusof *et al.*, 2015; Manurung and Harsika, 2015; Ruankaew, 2016) **عامل القدرة Capability** الذي يُشير للخصائص والمهارات الفردية لدى الأفراد، التي تُمكنهم من تحديد فرص ارتكاب الغش المتاحة بالشركة، إلى العوامل الثلاث المشار إليها أعلاه، فيما يُعرف بنموذج **Diamond Model of Fraud**.

وبالإضافة لذلك أشار (Tugas, 2012; Yusof *et al.*, 2015) إلى إمكانية تطوير نموذج **Diamond**، وظهور نموذج **Pentagon** الذي ينطوي على بعد/ عامل خامس، مرتبط بارتكاب الغش، وهو إطار الرقابة والضبط الخارجي **External Regulatory** الذي يشير لمدى وجود آليات لضمان عدم اختراق القوانين واللوائح وتفعيل الجزاءات والعقوبات عند الخروج عنها.

وعلى نفس النحو أشار كل من (Pustylnick, 2011; Fanceschetti and Koschtial, 2012; Nia, 2015; Mahama, 2015) لامكانية تحديد الشركات المرتكبة للغش من عدمه، من خلال الاعتماد على عدة نماذج أخرى تتضمن كل من؛ نموذج **Altman Z- Score**، نموذج **p Score**، نموذج **Beneish M- Score** والتي يستند كل منها على احتساب عدة نسب توضح سبب واحتمال ومكان ارتكاب الغش.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مسئولية مراقب الحسابات عن كشف، والتقارير عن، الغش، هي مسئولية مهنية بنص الإصدارات المهنية واتفاق الدراسات السابقة. وأن وفائه بهذه المسئولية ينطلق من حرصه على الارتقاء بجودة المراجعة من جهة، ويتطلب منه استخدام، وتطوير، أدوات كشف هذا الغش، والتي من أهمها استخدام النماذج الرياضية، كإحدى الاجراءات التحليلية من جهة أخرى. **هذا بجانب**

حتمية الاعتماد على خبرته فى إصدار الأحكام المهنية، خاصة فيما يتعلق بجوهرية التحريفات المتعمدة، أى الغش.

3/6- تحليل العلاقة بين التعثر المالى ووجود الغش بالقوائم المالية، واشتقاق فرض البحث:

نتيجة لاعتبار الغش من الأسباب الرئيسة لانهيار العديد من الكيانات الاقتصادية وتفاقم الأزمة المالية عالمياً ومحلياً (Alarlooq *et al.*, 2014; Taheri *et al.*, 2014; Zaki, 2016)، فقد أشار البعض (Mahama, 2015; Nia, 2015; Mardiana, 2015; Hussain *et al.*, 2016) إلى ضرورة التحقق من الدوافع الإدارية المسببة لارتكاب الغش بالقوائم المالية، وهو الأمر الذى ينعكس إيجاباً على قدرة مراقبى الحسابات فى الكشف، والتقرير عن، الغش، من جهة، والعمل على منع ارتكابه بالقوائم المالية من جهة أخرى، وذلك حتى يمكن استعادة ثقة أصحاب المصالح وزيادة مصداقية المعلومات التى توصلها القوائم المالية.

وفى ذلك السياق فقد اتفقت بعض الدراسات الأجنبية السابقة (Ozkul and Pamukcu, 2012; Ujal *et al.*, 2012; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2010؛ عبد اللطيف، 2015) على إمكانية إيجاز الدوافع الرئيسية لارتكاب الغش فى كل من؛ تعرض إدارة الشركة لضغوط مالية حقيقية، مثل وجود ضغوط لمقابلة الأرباح المتوقعة، والهبوط المفاجئ فى مستوى أرباح الشركة، ومحاولة الشركة لزيادة أسعار أسهمها، وضعف هيكل الرقابة الداخلية⁽¹⁾، وعدم فاعلية آليات حوكمة

⁽¹⁾ يمكن أن يشوب هيكل الرقابة الداخلية كلا من؛ أوجه قصور جوهرية **Material Deficiencies** والتى تعرف على أنها حالة ناتجة عن افتقار تصميم هيكل الرقابة الداخلية لإجراءات رقابية أساسية و/أو عدم تصميم الإجراءات الرقابية بشكل سليم من جهة، وذلك بالإضافة عدم تشغيل الإجراءات الرقابى كما هو مصمم و/أو عدم توافر السلطة والكفاءة اللازمة لدى الشخص الذى يودى الإجراءات الرقابى لأدائه بفعالية من جهة أخرى، وأوجه ضعف جوهرية **Material Weakness** والتى وتعرف على أنها افتقار تصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية لأنواع الرقابة الملانمة والتى تزيد من خطر وجود التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية ويشير لعدم قدرته على اكتشاف وتصحيح هذا التحريف فى الوقت المناسب (COSO, 2013; Arens *et al.*, 2014)

الشركات⁽¹⁾. كما أضاف كل من (Ujal *et al.*, 2012; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016) إلى ذلك إمكانية اعتبار التعثر المالي أحد أهم الدوافع الإدارية لارتكاب الغش بالقوائم المالية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية؛ فقد

أشار كل من (Ata and Seyrek, 2009; Chen *et al.*, 2010; Ujal *et al.*, 2012; Khaliq *et al.*, 2014; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) إلى وجود تأثير سلبي للتعثر المالي على وجود الغش بالقوائم المالية، ونتيجة لمصاحبة حدوث التعثر المالي العديد من التغيرات الإدارية، وسوء الأوضاع المالية للشركة، واهتزاز صورة الشركة في أعين متابعيها، وفقدان ثقة أصحاب المصالح فيها، يزداد ميل المديرين للتلاعب في القوائم المالية من خلال ارتكاب حالات الغش، حتى يمكن تأجيل اكتشاف حالة التعثر المالي، التي تمر بها الشركة، ومحاولة تلبية توقعات المحللين الماليين، حتى وإن كان ذلك قد ينعكس إيجاباً على أصحاب المصالح في الأجل القصير بشكل مؤقت، إلا أنه ينعكس سلباً عليهم، بصورة أكبر، في الأجل الطويل.

ونخلص مما سبق إلى أن وجود التعثر المالي للشركة يرتبط إيجاباً بوجود

الغش بالقوائم المالية، وهو ما يشير لزيادة ميل المديرين لتضليل القوائم المالية عن طريق ارتكاب الغش بالقوائم المالية، خاصة عند مواجهة الشركة للتعثر المالي. ونتيجة لوجود إنفاق عام فيما بين الكثير من الدراسات ذات الصلة (Ujal *et al.*, 2012; Khaliq *et al.*, 2014; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016)، بشأن تأثير التعثر المالي للشركة

⁽¹⁾ تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوى المصلحة الآخرين، كما تساعد آلياتها في تعظيم حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بين مختلف أصحاب المصالح من خلال مراقبة أعمال الإدارة. والتي تتمثل في كل من؛ مجلس الإدارة، إدارة الخطر، المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، حقوق حملة الأسهم، وحقوق باقى أصحاب المصالح (Abbas *et al.*, 2012). كما تشمل القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة، الصادرة عن هيئة الرقابة المالية فى 26- يوليو- 2016، أربعة محاور رئيسية وهم؛ الجمعية العامة للمساهمين، مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (بما فى ذلك؛ لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات..... وغيرها)، والهيئة الرقابية (بما فى ذلك؛ إدارة المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر..... وغيرها) (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016)

على زيادة حالات الغش بالقوائم المالية، يمكن القول بوجود علاقة ارتباط إيجابي بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، وهو ما يتفق الباحث معه، وعليه فيمكن اشتقاق فرض البحث، على النحو التالي:

ف1: يرتبط التعثر المالي إيجاباً بوجود الغش في القوائم المالية.

4/6- المتغيرات الرقابية المحددة للعلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش في القوائم المالية:

يجد المتتبع لكثير من الدراسات السابقة ذات الصلة، (Ujal *et al.*, 2012; Khaliq *et al.*, 2014; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016) وجود الكثير من المتغيرات الرقابية التي من المحتمل أن تؤثر على العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

وفى ذلك السياق يتفق كل من (Lennox *et al.*, 2014; Svanberg and Ohman, 2015; Deng *et al.*, 2014; Johnstone *et al.*, 2014; Bills *et al.*, 2015; Cahan and Sun, 2015; Ahsan and Shahneaz, 2015; Ball *et al.*, 2015; Smii, 2016; Nawaiseh *et al.*, 2016) على وجود العديد من المتغيرات المرتبطة بعملية المراجعة والقائم بها، والتي تؤثر على الارتقاء بجودة عملية المراجعة ومن ثم قدرتها على الكشف والتقرير عن الغش وهو ما ينعكس إيجاباً على إمكانية تقييد قدرة المديرين على إخفاء الآثار السلبية للتعثر المالي بشكل مؤقت عن طريق تضليل القوائم المالية من خلال ارتكاب الغش بالقوائم المالية والتي منها؛ خبرة مراقب الحسابات، والأهمية النسبية للعميل، وأداء الخدمات الإستشارية، وأتباع عملية المراجعة، وتطبيق سياسة التدوير الأُلزامي، والاستقلال، والتخصص الصناعي⁽¹⁾، والاعتماد على عملية المراجعة المشتركة⁽²⁾، وممارسة العملاء للضغط

⁽¹⁾ يشير التخصص الصناعي **Industry Specialization** إلى وجود فهم عميق وخبرة طويلة للمراجع بطبيعة الأعمال الخاصة بصناعة العميل وكيفية تطبيق المعالجات المحاسبية والقدرة على تحديد كافة التحديات التشغيلية، التي من الممكن ان تواجه الصناعة (Sarwoko and Agoes, 2014)

⁽²⁾ تُشير عملية المراجعة المشتركة إلى القيام بعملية المراجعة بشكل متزامن وبصورة منفصلة بين مكنتي مراجعة وتقسيم العمل فيما بينهما، وكذلك فحص كلاً منهما لعمل الأخر وإصدار تقرير مراجعة واحد يوقعان عليه معاً (Deng *et al.*, 2014)

على مراقبي الحسابات لتخفيض عملية المراجعة، حجم مكتب المراجعة، ومستوى التنمية المهنية لمراقب الحسابات⁽¹⁾.

وعلى نفس النحو أشار البعض (Okoli *et al.*, 2013; Okolie and Izedonmi, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Omid, 2015; Nawaiseh *et al.*, 2016) إلى وجود العديد من المتغيرات الرقابية الأخرى المرتبطة بعمل المراجعة والتي منها؛ حجم شركة، العائد على الأصول، نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، نسبة الرفع المالي، العائد على حقوق الملكية، القيمة المطلقة للاستحقاقات، العائد على المبيعات، ربحية السهم، ومعدل نمو الشركة، وكلها متغيرات ترتبط بالخصائص التشغيلية للشركة تؤثر على احتمال التعثر المالي للشركة وطريقة تفكير المديرين في معالجه التعثر المالي بشكل مؤقت، عن طريق ارتكاب حالات الغش بالقوائم المالية.

وسوف يركز الباحث على أثر كل من؛ حجم الشركة كأحد المتغيرات الرقابية ذات الصلة بالشركة محل المراجعة، وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة كأحد المتغيرات الرقابية ذات الصلة بعملية المراجعة. نظراً لجوهرية تأثير كل منها على هذه العلاقة محل الدراسة، من وجهه نظرنا وذلك على غرار العديد من الدراسات (Chen *et al.*, 2010; Okoli *et al.*, 2013; Ujal *et al.*, 2012; Khaliq *et al.*, 2014; Mardiana, 2015; Sawal *et al.*, 2015; Hussain *et al.*, 2016; Ozcan, 2016). ويرى الباحث أن منهجية البحث يجب أن تتضمن

⁽¹⁾ تشير التنمية المهنية **Professional Development** إلى ضرورة أن يكون من يقوم بممارسة المهنة مؤهلاً مهنيًا، وهو ما يتطلب أن يكون لدى مراقب الحسابات المهارة والخبرة العملية والعلمية، التي تساعد على ضمان جودة الأحكام المهنية التي يصدرها مراقب الحسابات، وهو ما يتم اكتسابه من خلال التدريب والتعليم المستمر، ووفقاً لقواعد القيد بسجل مراقبي الحسابات لدى هيئة الرقابة المالية، تعتبر التنمية المهنية المكون الثالث للملاءة المهنية، التي تتطلب توافر كلا من؛ وجود فرق عمل تتوفر لديها المهارات والمعرفة الأساسية اللازمة، وجود نظام متكامل يشمل سياسات وإجراءات التحقق من الجودة، ووجود نظام مطبق بالمنشأة للالتزام بالتنمية المهنية المستمرة من خلال التدريب والتعليم المستمر (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2009؛ السيد، 2012)

البحث عن دليل عملي، من القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يُمكن الباحث من الإجابة على الأسئلة التالية:

س1: هل تختلف قوة الارتباط الإيجابي بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، باختلاف حجم الشركة محل المراجعة؟

س2: هل تختلف قوة الارتباط الإيجابي بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة؟

5/6- منهجية البحث:

تحقيقاً لهدف البحث، ومن ثم اختبار فرضه، والإجابة على السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين، سيتم القيام بدراسة تطبيقية. وفيما يلي يعرض الباحث لكل من؛ أهداف الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، وأدوات التحليل الإحصائي، نتائج اختبار فرض البحث والإجابة على السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين، وذلك على النحو التالي:

1/5/6- أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، وكل من؛ حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، على هذه العلاقة، وذلك قياساً على كل من (Ujal et al., 2012; Khaliq et al., 2014; Mardiana, 2015; Sawal et al., 2015; Hussain et al., 2016; Ozcan, 2016))

2/5/6- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2012 وحتى 2015. ولاختيار عينة حكمية من هذا المجتمع سيتم استبعاد المؤسسات المالية من حيز الدراسة، نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات الصناعية والتجارية، وكذلك الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية والشركات التي لم تتمكن من الحصول على قوائمها المالية، وكذا الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية والشركات غير

المتسقة في السنوات المالية⁽¹⁾، وذلك قياساً على (Ujal et al., 2012; Khaliq et al., 2014; Mardiana, 2015; Sawal et al., 2015; Hussain et al., 2016; Ozcan, 2016)

3/5/6- توصيف وقياس متغيرات الدراسة: بالرجوع إلى فرض الدراسة وكذا السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابين، يمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة، على النحو التالي:

أ- التعثر المالي (Financial Desiree):

العجز النقدي الذي يواجهه الشركة والذي يفقدها القدرة على سداد التزاماتها الحالية في ميعاد استحقاقها، نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية للوفاء بتلك الالتزامات، ويتم قياسه بالاعتماد على نموذج Altman Z للتنبؤ بالتعثر المالي للشركة قياساً (Pustylnick, 2011; Nia, 2015; Mahama, 2015). وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$Z = 1.2 * X1 + 1.4 * X2 + 3.3 * X3 + 0.6 * X4 + 1.0 * X5$$

حيث:

X1 = رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول.

X2 = الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول.

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول.

X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الديون.

X5 = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول.

(1) بلغ عدد شركات العينة مائة شركة عن الفترة من (2012) وحتى (2015)، بإجمالي (400) مشاهدة.

ب- الغش بالقوائم المالية المضللة (F): Fraud

يعرف الغش على أنه تحريف جوهري مُتعمد في القوائم المالية ناتج عن إعداد الإدارة قوائم مالية مضللة لتحقيق مصالحها الشخصية، أو قيام العاملين باختلاس الأصول (SAS No. 99; ISA No. 240; Perols and Lougee, 2011; Franceschetti and Koschtial, 2012; Sarwoko and Agoes, 2014).

ونتيجة لعدم وجود قاعدة بيانات (لدى البورصة المصرية) لتصنيف وتحديد الشركات المرتكبة لحالات الغش عن غيرها تم قياسه بالاستناد إلى نماذج اكتشاف احتمال وجود الغش بالقوائم المالية، والدمج بين نتائجها لتحسين معدل دقة التنبؤ بالتلاعبات ليصل إلى 96,55% (Pustylnick, 2011؛ عبد اللطيف، 2015). كما تم تصنيف الشركة على أنها مرتكبة للغش إذا أشارت نتائج أي نموذجين من تلك النماذج إلى وجود الغش بقوائمها المالية (عبد اللطيف، 2015). وفيما يلي نعرض تلك النماذج وفقاً لكل من (Pustylnick, 2011; Fanceschetti and Koschtial, 2012; Nia, 2015; Mahama, 2015; Zaki, 2016)

ب/1- نموذج Altman Z- Score:

وهو ما يمكن اعتباره إنذاراً مبكراً لاحتمال التلاعب (الغش) ومقياساً مبدئياً لتحديد الشركات التي من المُحتمل أن تتلاعب بقوائمها المالية (Pustylnick, 2011; Nia, 2015; Mahama, 2015; Zaki, 2016) وقد تم توصيفه وقياسه سلفاً، في البند (أ)

ب/2- نموذج P- Score:

يساعد نموذج P- Score في التنبؤ باحتمال التلاعبات في القوائم المالية من خلال التلاعب في الإيرادات والأصول غير الملموسة كالمسحرة، وللتحقق من احتمال وجود الغش سيتم تقدير قيمة ΔP ومقارنتها بقيمة ΔZ - نتيجة لاعتباره تطويراً لنموذج Altman Z - فإذا كانت $(\Delta Z < \Delta P)$ يشير ذلك لاحتمال وجود غش في القوائم المالية (Pustylnick, 2011؛ عبد اللطيف، 2015). وسيتم قياسه بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$P = 1.2 * X1 + 1.4 * X2 + 3.3 * X3 + 0.6 * X4 + 1.0 * X5$$

حيث: (X1): حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول، (X2, X3, X4, X5) يتم حسابهم كما سبق.

ولحساب ΔP ، ΔZ سيتم الاعتماد على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Z = \frac{Z(t) - Z(t-1)}{|Z(t-1)|} \quad ; \quad \Delta P = \frac{P(t) - P(t-1)}{|P(t-1)|}$$

ب/3- نموذج Beneish M- Score:

يساعد نموذج **Beneish M** في التحقق من احتمال ارتكاب الغش بالاعتماد على (8) مؤشرات. كما يمكن الاستناد على تلك المؤشرات بصورة منفصلة لتحديد مجال ارتكاب الغش وتصنيف الشركة على أنها مرتكبة للغش في حالة إشارة اثنين، أو أكثر، من تلك المؤشرات لذلك (عبد اللطيف، 2015)، أو الدمج بينها بتقدير قيمة M لتحديد احتمال تعرض الشركة للغش، وإذا كانت ($M > -2.22$) يشير ذلك لاحتمال ارتكاب الغش (Fanceschetti and Koschtial, 2012; Mahama, 2015; Nia, 2015).2015).

وسيتم حساب قيمة M بالمعادلة التالية:

$$M = -4.84 + 0.920 DSRI + 0.528 GMI + 0.404 AQI + 0.892 SGI + 0.115 DEPI - 0.172 SGAI + 4.679 TATA - 0.327 LVGI$$

ويتبع مؤشرات نموذج **Beneish M** يمكن تصنيفها إلى مجموعتين؛ تعبر المجموعة الأولى عن وجود تلاعبات في الأرباح باختلاف مجالها، بينما تعبر المجموعة الثانية عن الاستعداد للانخراط في تلاعبات الأرباح (Mahama, 2015). و سيتم تناول تلك المؤشرات قياساً على (عبد اللطيف، 2015؛ Nia, 2015; Mahama, 2015). كما يلي:

ب/3-1- المجموعة الأولى:

❖ مؤشر العملاء (DSRI) Day Sales in Receivables Index:

يقارن هذا المؤشر بين نسبة المبيعات المسجلة في حساب العملاء في السنة الحالية والسنة السابقة، وإذا كانت $(DSRI > 1)$ يشير ذلك لاحتمال ارتكاب الغش من خلال المبالغة Overstatement في مبيعات السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، والتي قد تتجم عن وجود عمليات غير عادية مثل وجود مبيعات في نهاية الشهر. ويتم حسابه كما يلي:

$$DSRI = \frac{\frac{\text{عملاء}(t)}{\text{مبيعات}(t)}}{\frac{\text{عملاء}(t-1)}{\text{مبيعات}(t-1)}}$$

❖ مؤشر جودة الأصل (AQI) Asset Quality Index:

يقيس هذا المؤشر جودة الأصل من خلال حساب نسبة الأصول الثابتة غير الملموسة إلى إجمالي الأصول، وإذا كانت $(AQI > 1)$ يشير ذلك لانخفاض جودة الأصول ومن ثم احتمال التلاعب في الأرباح من خلال زيادة الأصول غير الملموسة. ويتم حسابه كما يلي:

$$AQI = \frac{\frac{(t) \left(PPE + \text{الأصول المتداولة} \right) - 1}{\text{إجمالي الأصول}(t)}}{\frac{(t-1) \left(PPE + \text{الأصول المتداولة} \right) - 1}{\text{إجمالي الأصول}(t-1)}}$$

❖ مؤشر الإهلاك (DEPI) Depreciation Index:

يقارن هذا المؤشر بين نسبة إهلاك الأصول الثابتة PPE (المباني، المعدات،....) للسنة السابقة مقارنة بالسنة الحالية، فإذا كانت $(DEPI > 1)$ يشير ذلك لاحتمال ارتكاب الغش في الأرباح من خلال التباطؤ في إهلاك الأصول، والمغالاة في تقدير العمر الإنتاجي للأصل. ويتم حسابه كما يلي:

$$DEPI = \frac{\frac{(t-1) \text{ (مصروف الإهلاك)}}{(t-1) (PPE + \text{مصروف الإهلاك})}}{\frac{(t) \text{ (مصروف الإهلاك)}}{(t) (PPE + \text{مصروف الإهلاك})}}$$

❖ مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول
:total Assets Index (TATA)

يقيس هذا المؤشر جودة التدفقات النقدية للشركة، أي مدى تولد المبيعات على أساس نقدي، وكلما زادت قيمة نسبة TATA يشير ذلك للتلاعب في الأرباح، من خلال زيادة الاستحقاقات الاختيارية، ويتم حسابه كما يلي:

$$TATA = \frac{\{\Delta \text{ رأس المال العامل} - \Delta \text{ النقدية} - \Delta \text{ ضريبة الدخل المدفوعة} - \Delta \text{ الجزء الجاري من الديون طويلة الأجل} - \text{مصروف الإهلاك}(t)\}}{\text{إجمالي الأصول}(t)}$$

ب/3-2- المجموعة الثانية:

❖ مؤشر هامش الربح (GMI) :Gross Margin Index

يقيس هذا المؤشر نسبة هامش الربح للسنة السابقة إلى السنة الحالية، فإذا كانت (GMI > 1) يشير ذلك لاحتمال تعرض الشركة للتلاعب في الأرباح، ويتم حسابه كما يلي:

$$GMI = \frac{\{\text{المبيعات}(t-1) - \text{تكلفة المبيعات}(t-1)\} / \{\text{المبيعات}(t-1)\}}{\{\text{المبيعات}(t) - \text{تكلفة المبيعات}(t)\} / \{\text{المبيعات}(t)\}}$$

❖ مؤشر نمو المبيعات (SGI) Sales Growth Index:

يقيس هذا المؤشر النمو في المبيعات، فإذا كانت $(SGI > 1)$ يشير ذلك لاحتمال ارتكاب الغش في الأرباح، نتيجة لزيادة مبيعات السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، ويتم حسابه كما يلي:

$$SGI = \frac{\text{المبيعات (t)}}{\text{المبيعات (t-1)}}$$

❖ مؤشر المصروفات البيعية والإدارية (SGAI) Sale, General and Administrative Expenses Index:

يقيس هذا المؤشر مدى التغير في نسبة المصروفات البيعية والإدارية إلى المبيعات بالسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، فإذا كانت $(SGAI < 1)$ يشير ذلك لاحتمال الغش في الأرباح من خلال تأجيل المصروفات، ويتم حسابه كما يلي:

$$SGAI = \frac{\frac{\text{المصروفات البيعية والإدارية (t)}}{\text{المبيعات (t)}}}{\frac{\text{المصروفات البيعية والإدارية (t-1)}}{\text{المبيعات (t-1)}}}$$

❖ مؤشر الرفع المالي (LVGI) Leverage Index:

يقيس هذا المؤشر مدى التغير في نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، فإذا كانت $(LVGI > 1)$ يشير ذلك لاحتمال تعرض الشركة للغش في القوائم المالية، ويتم حسابه كما يلي:

$$LVGI = \frac{\{\text{الالتزامات طويلة الأجل (t)} + \{\text{الالتزامات المتداولة (t)}\} / \{\text{إجمالي الأصول (t)}\}}{\{\text{الالتزامات طويلة الأجل (t-1)} + \{\text{الالتزامات المتداولة (t-1)}\} / \{\text{إجمالي الأصول (t-1)}\}}$$

ج- المتغيران الرقائبان:

ج/1- حجم الشركة Log SIZE :

يعتبر أحد الخصائص المميزة للشركة التي يتم الاعتماد عليها لتفسير الاختيار المحاسبي بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس، وكذلك درجة الإفصاح المحاسبي (على، 2014) وتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول، قياساً على (Okolie et al., 2013; Lennox et al., 2014; Ettredge et al., 2014; Noor et al., 2015; Ching et al., 2015)

ج/2- حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (SIZE AF):

يقصد به مدى سيطرة المنشأة على نسبة كبيرة من العملاء في سوق مهنة المحاسبة والمراجعة خاصة ذوى الأصول والإيرادات الضخمة (السيد، 2012) وتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول عملاء منشأة المحاسبة والمراجعة (السيد، 2012)، أو كمتغير ضمني يأخذ (1) إذا كانت منشأة المحاسبة والمراجعة من Big4 ويأخذ (0) إذا كانت منشأة المحاسبة والمراجعة Non Big4 قياساً على (Johnstone et al., 2014; Kwon et al., 2014; Ball et al., 2015; Omid, 2015)

4/6/6- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

لتحقيق هدف الدراسة تم الاستناد على البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية لشركات العينة، وتجهيز البيانات لاختبار فرض الدراسة، وذلك من خلال تقدير احتمال وجود الغش بالقوائم المالية لمجموعتى الشركات؛ المتعثرة مالياً والمستقرة مالياً، بالاستناد على كل من؛ نموذج Altman Z Score، نموذج P- Score، ونموذج Beneish M Score وتصنيفها إلى شركات تعاني (لا تعاني) من وجود الغش بقوائمها المالية. وهو ما يشير لتقسيم الشركات محل الدراسة إلى مجموعتين وهما؛ المجموعة (أ) المرتكبة للغش⁽¹⁾، والمجموعة (ب) الشركات غير المرتكبة

(1) بلغ عدد المشاهدات المرتكبة للغش 248 مشاهدة.

للغش⁽¹⁾. ثم يلي ذلك التحقق من مدى التعثر المالي، بالاعتماد على نموذج Altman Z score بمختلف الشركات محل الدراسة في المجموعتين⁽²⁾.

وبمجرد الانتهاء من احتساب مختلف متغيرات البحث المستهدف اختبارها، تم وضعها في شكل جداول الكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تمهيداً لإجراء الاختبار والتحليل الإحصائي. ولاختبار العلاقة محل الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الارتباط الخطي البسيط، اعتماداً على معامل الارتباط بيرسون، فضلاً عن الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي، كمقاييس التشتت، التي تتمثل في الحد الأقصى Max، والحد الأدنى Min، والانحراف المعياري Std.D، ومقاييس النزعة المركزية، التي تتمثل في الوسط الحسابي Mean، والوسيط Median.

5/6- نتائج الدراسة التطبيقية:

تحقيقاً لهدف البحث الأساسي، واختبار فرضه، تم الاعتماد على أسلوب معامل الارتباط الخطي البسيط من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون، وذلك عند مستوى معنوية⁽³⁾ (0.05)، وفيما يلي عرض للنتائج:

بدءاً بنتائج الإحصاءات الوصفية المرتبطة بمتغيرات النموذج، على النحو

التالي:

(1) بلغ عدد المشاهدات غير المرتكبة للغش 152 مشاهدة.

(2) بلغ عدد المشاهدات المتعثرة مالياً 152 مشاهدة، بينما المشاهدات المستقرة مالياً 248 مشاهدة.

(3) يُمثل مستوى المعنوية P- Value، أو ما يطلق عليه Asymp, Sig، أصغر قيمة لرفض فرض العدم، فإذا كان مستوى دلالة الاختبار أصغر من دلالة فرض العدم، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل عند مستوى ثقة (1- P.Value) (نشوان، 2005).

جدول (1)

	Fraud	Financial Distress	Big	Size
N	Valid	400	400	400
	Missing	0	0	0
Mean	.6200	13.0350	.5850	8.6697
Median	1.0000	2.4798	1.0000	8.6933
Std. Deviation	.48599	92.52540	.49334	.77644
Minimum	.00	.00	.00	5.36
Maximum	1.00	1371.62	1.00	10.45

حيث أن: (fraud) مدى وجود الغش في القوائم المالية، وتمثل (Financial distress) التعثر المالي، و (log size) حجم الشركة، (size) حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

وبتحليل الجدول السابق يتضح أن متوسط المتغير fraud هو (0.62) بمعنى أي أن حوالي 62% من مفردات العينة تعاني من وجود الغش في قوائمها المالية، وهو ما يمثل (248) من مفردات عينة الدراسة، ذلك بالإضافة إلى زيادة متوسط المتغير عن قيمة انحرافه المعياري، وهو ما يشير لانخفاض تقلباته، التي تعبر عن وجود قيم شاذة في متغير fraud.

كما اتضح أن متوسط متغير Financial Distress هو (13) هو ما يشير إلى أن معظم شركات العينة مستقرة مالياً، على الرغم من ارتكابها للغش، ذلك بالإضافة إلى انخفاض متوسط متغير Financial Distress عن قيمة انحرافه المعياري، وهو ما يشير إلى زيادة التقلبات، ومن ثم وجود العديد من القيم الشاذة، التي قد تؤثر على الوسط الحسابي للمتغير (نشوان، 2005). وهو ما تم تأييده من

خلال تحليل قيمة الوسيط للمتغيرات، ومقارنتها بالوسط الحسابي، والذي أشار هو الآخر إلى انخفاض الوسيط عن الوسط الحسابي للمتغير.

وللتحقق من العلاقة بين التعثر المالى ومدى وجود الغش بالقوائم المالية، تم اختبار فرض البحث على مرحلتين. تتمثل المرحلة الأولى فى التحقق من مدى وجود ارتباط معنوى بين التعثر المالى ووجود الغش ، وذلك من خلال إعادة صياغة الفرض بصورة يمكن اختبارها إحصائيا. كما تتمثل المرحلة الثانية فى التحقق من مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغيرين، من خلال معامل الارتباط، وذلك على النحو التالى:

H_0 : لا يرتبط التعثر المالى إيجابا بوجود الغش في القوائم المالية.

H_1 : يرتبط التعثر المالى إيجابا بوجود الغش في القوائم المالية.

$$H1_0: P \geq 0$$

$$H1_1: p < 0$$

ولقبول، أو رفض، فرض العدم تم التحقق من قيمة **P-value**، حيث يتم رفض فرض العدم الاحصائى وقبول الفرض البديل اذا كانت قيمة $P\text{-value} > 5\%$ وذلك عند مستوى ثقة 95% بمعنى أن هناك درجة ارتباط إيجابية ومعنوية بين التعثر المالى ووجود الغش فى القوائم المالية، ويتم قبول فرض العدم إذا كانت قيمة $P\text{-value} < 5\%$ ، وذلك على النحو التالى:

جدول(2)

المتغيرات	معامل الارتباط	p- value
التعثر المالى Financial Distress وجود الغش Fraud	-0.030	0.274

وبتحليل الجدول السابق يتبين وجود علاقة ارتباط سلبى ضعيف، وغير معنوى، بين الاستقرار المالى ووجود الغش فى القوائم المالية، نتيجة لأن قيمة $P\text{-value}$

Value أكبر من (0.05). وهو ما يشير ضمناً لوجود ارتباط إيجابي، غير معنوي، بين التعثر المالي ووجود الغش، وعليه سيتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، ومن ثم رفض فرض البحث القائل؛ يرتبط التعثر المالي إيجاباً بوجود الغش في القوائم المالية، وهو ما لا يتسق مع ما توصل إليه كل على (Ujal et al., 2012; Khaliq et al., 2014; Mardiana, 2015; Sawal et al., 2015; Hussain et al., 2016; Ozcan, 2016)

ونخلص مما سبق إلى عدم وجود ارتباط إيجابي معنوي بين التعثر المالي ووجود الغش في القوائم المالية، وذلك على النقيض مما توصلت إليه العديد من الدراسات ذات الصلة. ونرى أنه يمكن رد هذا التناقض بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلى اختلاف بيئة تطبيق الدراسة الحالية في مصر، باعتبارها إحدى دول الاقتصاديات النامية، والتي تتسم بخصائص تؤثر بشكل جوهري على إمكانية اعتبار مواجهة الشركة للتعثر المالي هو المسبب الرئيسي والوحيد لارتكاب الغش بالقوائم المالية، وهو ما يشير إلى أن ارتكاب الغش لا يعتمد على الوضع المالي للشركة سواء أكانت الشركة متعثرة أو مستقرة مالياً وإنما يرجع لعوامل أخرى مثل؛ ضعف الإطار القانوني واللائحي لضبط ورقابة أداء الشركات، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ضعف لجان المراجعة بالشركات، ضعف رقابة الجمعية العامة للمساهمين على مجلس إدارة الشركة، والتدهور الملموس في مستوى جودة المراجعة في مصر بسبب غياب التنظيم المهني ومن ثم غياب المساءلة القانونية والمهنية لمراقب الحسابات.

أما بشأن تأثير المتغيرين الرقابيين على علاقة الارتباط الإيجابي بين التعثر المالي ووجود الغش في القوائم المالية، بدءاً بحجم الشركة، تم إجراء مقارنة بين نتائج اختبار الارتباط في ظل وجود/ عدم وجود هذا المتغير الرقابي كما يلي:

جدول (3)

في ظل الأخذ في الاعتبار لحجم الشركة كمتغير رقابي		في ظل تجاهل حجم الشركة كمتغير رقابي		المتغيرات
P-Value	Correlation. Coefficients	P-Value	Correlation. Coefficients	

0.296	0.052-	0.274	0.030-	Fraud Distress
-------	--------	-------	--------	----------------

وبتحليل الجدول السابق تبين أن حجم الشركة يؤثر، بصورة غير معنوية، على الارتباط الإيجابي بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية وهو ما يتناقض مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Pindado *et al.*, 2006; Chen *et al.*, 2010) وكذلك (هندي، 2014)، بشأن قدرة تأثير حجم الشركة على الحد من إمكانية معالجة التعثر المالي عن طريق ارتكاب الغش بالقوائم المالية، خوفاً من لتكاليف السياسية التي تتحملها الشركات كبيرة الحجم مقارنة بنظيرتها الأصغر.

ويعتقد الباحث بأنه يمكن تفسير تناقص نتائج الدراسة الحالية، مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، إلى اختلاف بيئة الأعمال والممارسة المهنية في مصر عن بيئات إجراء الدراسات السابقة من جهة، وضعف الرقابة القانونية والمهنية على الشركات المقيدة بالبورصة، ناهيك عن التدهور الملموس في مستوى جودة المهنة في مصر، كما أشرنا سلفاً.

أما فيما يتعلق بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، فتم إجراء مقارنة بين نتائج اختبار الارتباط في ظل وجود/ عدم وجود المتغير الرقابي:

في ظل الأخذ في الاعتبار لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغير رقابي		في ظل تجاهل حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغير رقابي		المتغيرات
P-Value	Correlation. Coefficients	P-Value	Correlation. Coefficients	
0586	0.027-	0.274	0.030-	Fraud Quality

وبتحليل الجدول السابق تبين أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة لم يؤثر معنوياً على العلاقة محل الدراسة، وهو ما لا يتسق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Ani, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Pashaki and Kheradyar, 2015; Omid, 2015; Smii, 2016 Nawaiseh *et al.*, 2016) بشأن تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على الحد من ارتكاب الغش بالقوائم المالية، خاصة إذا كانت الشركة متعثرة مالياً، ويتفق

مع ما توصل إليه (Bills et al., 2015) بشأن عدم تأثير اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على منع ارتكاب الغش.

ونحن نعتقد بناءً أن عدم اتساق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة يستند في المقام الأول على بيئة الممارسة المهنية ومدى فاعلية النظم القانونية المطبقة بها، وهو ما يتسق مع ما توصل إليه كل من (Memis and Cetenak, 2012; Yasar, 2013) بشأن إمكانية تقييد الأثر الإيجابي المتوقع لزيادة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على الارتقاء بجودة المراجعة ومن ثم منع ارتكاب الغش بمدى فاعلية النظم القانونية ذات البعد الرقابي المهني.

6/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

فيما يلي عرض لنتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي وتوصيات البحث، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التي يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو التالي:

1/6/6- نتائج البحث:

على مستوى الدراسة النظرية خلص الباحث إلى إمكانية التعبير عن التعثر المالي، باعتباره أحد حالات العجز النقدي التي تواجه الشركة والذي يفقدها القدرة على سداد التزاماتها الحالية في ميعاد استحقاقها، نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية للوفاء بتلك الالتزامات. كما تتضمن الآثار الناجمة عن التعثر المالي، كلا من؛ فقدان الحصة السوقية، فقدان العديد من العملاء والموردين، انخفاض توزيعات الأرباح، تسريح العمال، انخفاض أسعار الأسهم، واستقالة العديد من العاملين ذوى الكفاءة. ولمواجهة تلك الآثار تلجأ الشركات لاستراتيجيات معينة والتي تتمثل في؛ سياسة التوسع في الأصول، سياسات الانكماش التشغيلية، السياسات المالية، أنشطة الرقابة الخارجية، تغيرات الرقابة الإدارية، واستراتيجية بقاء الشركة.

ونتيجة للأثار المصاحبة للتعثر المالي ظهرت العديد من النماذج التنبؤية، التي يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ باحتمال التعثر المالي، والتي تتمثل في كل من؛ نموذج (1966) Beaver's Univariate، نموذج Altman Z Score (1986)، نموذج Z- Score Beneish (1999)، ونموذج O Score، وأنه يفضل الاعتماد على نموذج Altman Z للتنبؤ بالتعثر المالي في الواقع العملي، نظراً لسهولة تطبيقه فضلاً عن القدرة على تفسير نتائجه للغرض المحدد منه.

وأما بشأن الغش في القوائم المالية فيتضح إمكانية اعتباره أحد الأسباب الرئيسية لانتهيار الشركات وفقدان ثقة أصحاب المصالح فيما توصله القوائم المالية من معلومات محاسبية. ويمكن تعريفه على أنه بمثابة تحريف جوهري مُتعمد في القوائم المالية ينجم عن اختلاس الأصول و/أو إعداد قوائم مالية مضللة، ويعتمد على العديد من الدوافع والتي منها تعرض إدارة الشركة لضغوط مالية حقيقية، مثل وجود ضغوط لمقابلة الأرباح المتوقعة، وضعف هيكل الرقابة الداخلية. ومن مجالات ارتكابه التلاعب أو التعديل في السجلات المحاسبية، وعدم التمثيل أو الحذف المُتعمد لبعض المعاملات.

كما يمكن قياسه بالاعتماد نموذج مثلث الغش Fraud Triangle Model، أو نموذج Diamond Fraud، أو نموذج Fraud Pentagon وهي النماذج التي تعتمد على العوامل المرتبطة بارتكاب الغش. ذلك بالإضافة لإمكانية الاعتماد على عدة نماذج أخرى تستند على توضيح سبب واحتمال ومكان ارتكاب الغش والتي تضمنت؛ نموذج Altman Z- Score، نموذج p Score، نموذج Beneish M-Score.

أما بشأن العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش في القوائم المالية، فقد خالصنا من تحليل الدراسات السابقة إلى وجود اتفاق عام فيما بينها، بشأن إمكانية لجؤ الشركات التي تعاني من التعثر المالي إلى ارتكاب الغش بقوائمها المالية، وهو ما يشير لوجود ارتباط إيجابي بين التعثر المالي ووجود الغش. ذلك بالإضافة

لإمكانية تأثير كل من لتأثر حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على هذه العلاقة الرئيسية.

أما على مستوى الدراسة التطبيقية فقد تبين عدم وجود علاقة ارتباط إيجابى معنوى بين التعثر المالى ووجود الغش فى القوائم المالية، ذلك بالإضافة لعدم تأثير حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة معنوياً على هذه العلاقة، وهو ما يتناقض مع ما انتهت إليه الدراسات السابقة، ويمكن تفسيره وارجاعه لاختلاف بيئة تطبيق الدراسة الحالية، سواء ببيئة الأعمال، أو بيئة الممارسة المهنية.

2/6/6- توصيات البحث:

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نوصى بما يلى:

- ضرورة وجود تنظيم مهنى فى مصر لمهنة المحاسبة والمراجعة يعمل على تفعيل المسؤولية القانونية لمراقبى الحسابات بشقيها الجنائى والمدنى، وكذا مسؤوليته المهنية والاجتماعية.
- ضرورة شطب قيد الشركات المساهمة المقيدة من البورصة عند اكتشاف ارتكابها لحالات الغش والتدليس، لتأجيل الآثار السلبية الناجمة عن التعثر المالى، وملاحقة مرتكبى الغش ومعاقبتهم بشدة لمنع ارتكابه بالقوائم المالية.
- ضرورة النظر فى إمكانية تقييد المرونة المتاحة لدى المديرين عند الاختيار بين البدائل المحاسبية، لتحجيم قدرتهم على إمكانية الاستغلال السئ لسلطتهم، عن طريق تضليل القوائم المالية، ولعل اعتماد معايير المحاسبة المصرية على أساس الاجراءات يكون مفيداً لهذا الغرض.
- يجب على منشآت المحاسبة والمراجعة فى مصر أن تدرّب مراقب الحسابات لديها على أدوات دعم القرار خاصة استخدام نماذج التنبؤ بالشركات المتعثرة مالياً، والاعتماد عليها، باعتبارها إنذاراً مبكراً لاحتمال وجود الغش بالقوائم المالية.
- يجب أن يتوافر لدى هيئة الرقابة المالية قاعدة بيانات يتم تحديثها سنوياً، تتضمن تصنيفاً للشركات المقيدة إلى شركات متعثرة مالياً وشركات مستقرة مالياً،

حتى يمكن تقييد إمكانية تضليل المديرين للقوائم المالية للشركات المتعثرة مالياً لتأجيل الآثار السلبية الملازمة للتعثر المالي.

- يجب أن يتوافر لدى هيئة الرقابة المالية قاعدة بيانات يتم تحديثها سنوياً، تتضمن تصنيفاً للشركات المقيدة إلى شركات بقوائمها المالية غش وشركات ليس بقوائمها المالية غش، على غرار بعض البورصات العالمية.

3/6/6- مجالات البحث المقترحة:

- العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش في القوائم المالية، دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش في حسابات الضرائب، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- العلاقة بين التعثر المالي وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر اعتماد مراقب الحسابات على أدوات دعم القرار في الارتقاء بجودة حكمه على وجود الغش بالقوائم المالية- دراسة تجريبية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

السيد، محمود محمد. 2012. أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

الصيرفي، أسماء احمد. 2015. أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة دمهور.

الهيئة العامة للرقابة المالية. 2009. القيد واستمرار القيد والشطب فى سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة. قرار رقم 33 لسنة 2009. متاح على: www.cma.gov.eg

_____ . 2016. الدليل المصرى لحوكمة الشركات. متاح على: www.efsa.gov.eg

عبد اللطيف، دعاء حافظ إمام. 2015. أثر استخدام المراجع الخارجى لأساليب التنقيب فى البيانات على فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية مع التطبيق على قطاع الأعمال فى مصر. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

على، عبدالوهاب نصر. 2011. موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة. الدار الجامعية- الإسكندرية.

على، عبد الوهاب نصر، هانى خليل، محمد فوزى. 2017. أساسيات المراجعة الخارجية وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية. قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

على، نهى محمد زكى محمد. 2014. أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة على قرار الاستثمار فى أسهم شركات الإنتاج الزراعى والحيوانى فى مصر- دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

مشابط، نعمة حرب محمدى. 2010. إطار مقترح لدور المراجعة الاستقصائية فى تفعيل حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع دراسة تطبيقية فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية- فرع دمنهور.

نشوان، عماد. 2005. الدليل العملى لمقرر الإحصاء التطبيقي. جامعة القدس المفتوحة. متاح على www.google.com

هندي، منير إبراهيم. 2014. الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر. المكتب العربى الحديث.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Aamir, S., and U. Farooq. 2011. **Auditor Client relationship and audit Quality- the effects of long- term auditor client relationship on audit quality in SMEs**. Published thesis in Partial Fulfillment of the Requirements for the Dgree of Master in Accounting, Umea School of Business, Umea University.
- Abbasi, M., E. Kalantari, and H. Abbasi. 2012. Impact of Corporate Governance Mechanisms on Firm Value Evidence from the Food Industry of Iran. *Journal of Basic and Applied Scientific Research* 2(5): 4712-4721.
- Abdullahi, R., and N. Mansor. 2015. Fraud Triangle Theory and Fraud Diamond Theory Understanding the Convergent and Divergent for Future Research. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* 5(4): 38-45.

- Ahsan, M. M., and M. A. Shahneaz. 2015. The Effects of Prohibition of Non-Audit Services on Audit Quality and Fees: A Study on Bangladesh. *Research Journal of Finance and Accounting* 6(9): 216-224.
- Alarlooq, M. N. M., A. Aslani, and B. Azadi. 2014. Accounting Conservatism on Real Earnings Management. *International Journal of Accounting Research* 1(12): 71-76.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1998. **Illegal Acts by Clients**. Statements on Auditing Standards No. 54 AU Section 317 Available at: www.aicpa.org.
-
2002. **Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit**. Statements on Auditing Standards No. 99 AU Section 316 Available at: www.aicpa.org.
-
2006. **Performing Audit Procedures in Response to Assessed Risks and Evaluating the Audit Evidence Obtained**. Statements on Auditing Standards No. 110 AU Section 318 Available at: www.aicpa.org.
-
2006. **Understanding the Entity and its Environment and assessing the Risks of Material Misstatement**. Statements on Auditing Standards No. 109 AU Section 314 Available at: www.aicpa.org.
-
- Ani, O. N. 2014. Fraudulent Financial Reporting: the Nigerian Experience. *The Clute Institute International Academic Conference, San Antonio- USA*.
- Aobdia, D., C. J. Lin, and R. Petacchi. 2015. Capital Market Consequences of Audit Partner Quality. *The Accounting Review*, 90(6): 2143-2176.
- Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2014. **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach 14th Edition**. Upper Saddle River, NJ: Prentice- Hall.

- Ata, H. A., and I. H. Seyrek. 2009. The use of Data Mining Techniques in Detecting Fraudulent Financial Statements: An Application on Manufacturing Firms. *The Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences* 14(2): 157-170.
- Aziendale, F., S. Ross, D. Hillier, R. Westerfied, and J. Jaffe. 2012. **Financial Distress, Chapter (30)**. Available at: www.google.com.
- Ball, F., J. Tyler, and P. Wells. 2015. Is Audit Quality Impacted by Auditor Relationships?. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 11(2): 166-181.
- Bills, K. L., L. M. Cunningham, and L. A. Myers. 2015. Small Audit Firm Membership in Associations, Networks, and Alliances: Implications for Audit Quality and Audit Fees. *The Accounting Review*, forthcoming.
- Cahan, S. F., and J. Sun. 2015. The Effect of Audit Experience on Audit Fees and Audit Quality. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 30(1): 78-100.
- Carceloo, J. V., and D. R. Hermanson. 2008. Fraudulent financial reporting: how do we close the knowledge Gap?. Available at: <http://www.theifp.org>.
- Chen, Y., C. H. Chen, and S. L. Huang. 2010. An appraisal of Financially Distressed Companies' Earning Management: Evidence from Listed Companies in China. *Pacific Accounting Review* 22(1): 22-41.
- Ching, C. P., B. H. The, O. T. San, and H. Y. Hoe. 2015. The Relationship among Audit quality, Eaning Management, and Financial performance of Malaysian Public Listed Companies. *International Journal of Economics and Management* 9(1): 211-229.
- Chui. L., and B. Pike. 2013. Auditors' responsibility for fraud detection: New wine in old bottles?. *Journal of Forensic & Investigative Accounting* 5 (1): 204-233.

- Committee of Sponsoring Organization of the Tradeway Commission. 2013 “**Internal Control – Integrated frame Work**”, Executive Summary, (New Jersey, COSO), Available at: www.coso.org.
- Deng, M., T. Lu, D. A. Simunic and M. Ye. 2014. Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?. *Journal of Accounting Research* 52(5): 1029-1060.
- Ettredge, M., E. E. Fuerherm, and C. Li. 2014. Fee Pressure and Audit Quality. *Accounting, Organizations and Society* 39(4): 247-263.
- Franceschetti, B. M., and C. Koschtial. 2012. Do bankrupt Companies manipulate earnings more than the non bankrupt ones?. Available at: <http://www.aabri.com>.
- Financial Accounting Standards Board. 2010. **Conceptual Framework for Financial Reporting: Chapter 1,”The Objective of General Purpose Financial Reporting”, and Chapter 3,”Qualitative Characteristics of Useful Financial Information”**: Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. FASB. Norwalk, CT.
- Goodwin, J., and D. Wu. 2015. What is the Relationship Between Audit Partner Busyness and Audit Quality?. *Contemporary Accounting Research* 33(1): 341-377.
- Grove, H., and M. Clouse. 2012. A Financial Risk and Fraud Model Comparison of Bear Stearns and Lehman Brothers: Was the Right or Wrong Firm Bailed Out?. Available at: www.virtusinterpress.org.
- Hussain, A. R. M., Z. M. Sanusi, S. Mahenthiran, and S. Hasnan. 2016. Management Motives and Firm Financial Misstatements in Malaysia. *Internatioanl Journal of Economics and Financial* 6(S4): 18-25.

International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2009. **The Auditor's Responsibilities relating to Fraud in an audit of Financial Statements**. International Standard on Auditing No. 240. IAASB. Available at: www.ifac.org.

2009. **Identifying and Assessing The Risks of Material Misstatement Through Understanding The Entity and Its Environment**. International Standard on Auditing No. 315. IAASB. Available at: www.ifac.org

2009. **The Auditor's Procedures in Response to Assessed Risks**. International Standard on Auditing No. 330. IAASB. Available at: www.ifac.org.

2009. **Consideration of Laws and Regulations in an audit of Financial Statement**. International Standard on Auditing No. 250. IAASB. Available at: www.ifac.org

Johnstone, K. M., C. Li, and S. Luo. 2014. Client-Auditor Supply Chain Relationships, Audit Quality, and Audit Pricing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 33(4): 119-166.

Khaliq, A., B. H. M. Altarturi, H. M. T. Thaker, M. Y. Harun, and N. Nahar. 2014. Identifying Financial Distress Firms: A Case Study of Malaysia's Government Linked Companies (GLC). *International Journal of Economics, Finance and Management* 3(3): 141- 150.

Kwon, S. Y., Y. Lim, and R. Simnett. 2014. The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality and Audit Fees: Empirical Evidence from the Korean Audit Market. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 33(4): 167-196.

Lennox, C. S., X. Wu, and T. Zhang. 2014. Does Mandatory Rotation of Audit Partners Improve Audit Quality?. *The Accounting Review*, 89(5): 1775-1803.

- Mahama, M. 2015. Detecting Corporate Fraud and Financial Distress using the Altman and Beneish Models the Case of Enron Coro. *Internatioanl Jouranl of Economics, Commerce and Management* III(1): 1-18.
- Manurung, D. T. H., and A. L. Hardika. 2015. Analysis of factors that influence financial statement fraud in the perspective fraud diamond: Empirical study on banking companies listed on the Indonesia Stock Exchange year 2012 to 2014. **Working paper**, International Conference on Accounting Studies (ICAS) 17-20 August, Jokor Bahru, Johor, Malaysia.
- Mardiana, A. 2015. Effect Ownership, Accountant Public Office, and Financial Distress to the Public Company Financial Fraudulent Reporting in Indonesia. *Journal of Economics and Behavioral Studies* 7(2): 109-115.
- Mccarthy, Y. 2011. Behavioural Characteristics and Financial Distress. **Working Paper**, Confeerence on Household Finance and Consumption 1303 Februry. Available at: <http://ssrn.com>.
- Memis, M. U., and E. H. Cetenak. 2012. Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: an International Comparison. *International Journal of Economics and Financial Issues* 2(4): 460-469.
- Modugu, K. P., and D. J. O. Anyaduba. 2013. Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria: An Empirical Approach. *International Journal of Business and Social Science* 4(7): 281-289.
- Modugu, P. K., N. Ohonba, and F. Izedonmi. 2012. Challenges of Auditors and Audit Reporting in a Corrupt Environment. *Research Journal of Finance and Accounting* 3(5): 77-82.
- Nawaiseh, M. E. 2016. Impact of External Audit Quality on Earnings Mnagement by Banking Firms: Evidence from Jordan. *British Journal of Applied Science and Technology* 12(2): 1-14.

- Nia, S. H. 2015. Financial ratios between fraudulent and non-fraudulent firms: Evidence from Tehran Stock Exchange. *Journal of Accounting and Taxation* 7(3): 38-44.
- Noor, N. F. M., Z. M. Sanusia, L. T. Heang, T. M. Iskandar, and Y. M. Isa. 2015. Fraud Motives and Opportunities Factors on Earnings Manipulations. *Procedia Economics and Finance* 28: 126-135.
- Okolie, A. O., F. O. I. Izedonmi, and A. O. Enofe. 2013. Audit Quality and Accrual- based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria. *IOSR Journal of Economics and Finance* 2(2): 7-16.
- _____. 2014. The Impact of Audit Quality on the Share Prices of Quoted Companies in Nigeria. *Research Journal Finance and Accounting* 5(8): 150-166.
- Omid, A. M. 2015. Qualified audit opinion, Accounting Earning Management and real earning management: Evidence from Iran. *Asian Economic and financial Review* 5(1): 46-57.
- Outecheva, N. 2007. **Corporate Financial Distress: An Empirical Analysis of Distress Risk**. Published in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor Oeconomiae, Business Administration, Economics, Law and Social Science (HSG), University of St. Gallen, Graduate.
- Ozcan, A. 2016. Firm Characteristics and Accounting Fraud: A Multivariate Approach. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies* 2(2): 128-144.
- Ozkul, F. U., and A. Pamukcu. 2012. Fraud Detection and Forensic Accounting. Available at: <http://www.springer.com>.
- Pashaki, M. M., and S. Kheradyar. 2015. An Investigation into the effect of Audit Quality on Accounting Conservatism in Companies Listed in Tehran Stock Exchange. *International Letters of Social and Humanistic Sciences* 50(2300-2697): 107-117.

- Perols, J., and B. A. Lougee. 2011. The Relation Earnings Management and Financial Statement Fraud. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting* 27: 39-53.
- Pindado, J., L. Rodrigues, and C. D. L. Torre. 2006. Estimating the Probability of Financial Distress: International Evidence. Available at: <http://ssrn.com>.
-
2008.
Estimating Financial Distress Likelihood. *Journal of Business Research* 61: 995-1003.
- Purnanandam, A. 2008. Financial Distress and Corporate Risk Management: Theory and Evidence. Available at: <http://ssrn.com>.
- Pustylnick, I. 2011. Empirical Algorithm of Detecation of Manipulation with Financial Statements. *Journal of Accounting, Finance and Economics* 1(2): 54-67.
- Ruankaew, T. 2016. Beyond the Fraud Diamond. *International Journal of Business Management and Economic Research* 7(1): 474-476.
- Saladrigues, R., and M. Grano. 2014. Audit Expectation Gap: Fraud Detection and other Factors. *European Accounting Management Review* 1(1): 120-142.
- Sarwoko, I., and S. Agoes. 2014. An empirical analysis of Auditor's industry Specialization, Auditor's Independence and Audit Procedures on audit quality: Evidence from Indonesia. *Procardia- Social and Behavioral Sciences* 164: 271-281.
- Sawal, N. A., N. B. Zakaria, and N. Abdullah. 2015. Financial Difficulties and Performance among Fraudlent Firms Evidence from Malaysia. *IJABER* 13(1): 161-175.
- Shelton, A. M. 2014. Analysis of Capabilities Attributed to the Fraud Diamond. Available at: <http://dc.etsu.edu/honors>.
- Smii, T. 2016. The impact of the Audit Quality on that of the Accounting Profits: the Case of Companies Listed on the TSE. *International Journal of Managing Value and Supply Chains (IJMVSC)* 7(1): 39- 54.

- Svanberg, J., and P. Öhman. 2015. Auditors' Identification with Their Clients: Effects on Audit Quality. *The British Accounting Review* 47(4): 395-408.
- Taheri, M., M. Bahadori, and H. Kamrani. 2014. The Relationship between Audit Quality and Fraud in Listed Companies in Tehran Stock Exchange. *Academic Journal of Accounting and Economics Researches* 3(3): 269-277.
- Tugas, F. C. 2012. Exploring a new Element of fraud: A study on selected financial accounting fraud cases in the world. *American International Journal of Contemporary Research* 2(6): 112- 121.
- Tyokoso, G. M., and L. N. Tsegba. 2015. Audit Quality and Earnings Management of Listed Oil Marketing Companies in Nigeria. *European Journal of Business and Management* 7(29): 34- 42.
- Ujal, M., P. Amit, P. Hiral, and P. Rajen. 2012. Detection of Fraudulent Financial Statement in India: An Exploratory Study. *GFJMR* 4:1-19.
- Wudu, A. 2014. **Auritor responsibility and fraud detection: in Ethiopian private audit firms.** Published Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, the Department of Accounting and Finance, Addis Ababa University.
- Yasar, A. 2013. Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market. *International Journal of Business and Social Science.*
- Yusof, M. K., A. H. Ahmed Khair, and J. Simon. 2015. Fraudulent Financial Reporting: An Application of Fraud Models to Malaysian public Listed Companies. *The Macrotheme Review* 4(3): 126- 145.
- Zaki, N. M. 2016. The relationship between audit quality and non -Fraudulent financial statements- An Empirical study on Companies Listed in the Egytgian Stock Exchange. *International Journal of Social Science and Economic Research* 1(11): 1930- 1952.